

**المادة 12 :** تلغى أحكام القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 10 مارس سنة 1990 والمذكور أعلاه.

**المادة 13 :** ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.  
حرر بالجزائر في 29 محرم عام 1415 الموافق 9  
يوليو سنة 1994.

عن رئيس الحكومة  
وبتفويض منه  
مدير الديوان  
يوسف بفول  
عن وزير المالية  
الوزير المنتدب  
للميزانية  
علي براهيمي

## وزارة الفلاحة

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 15 شوال عام 1414 الموافق 27 مارس سنة 1994  
يتضمن التنظيم الإداري للمركز الوطني  
لمراقبة البدور والشتائل وتصديقها.

إن رئيس الحكومة،  
ووزير الاقتصاد،  
ووزير الفلاحة،

- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 92 - 133  
المؤرخ في 23 رمضان عام 1412 الموافق 28 مارس  
سنة 1992 والمتضمن إنشاء المركز الوطني لمراقبة  
البدور والشتائل وتصديقها،

يقررون ما يلي :

**المادة الأولى :** تطبيقاً لأحكام المادة 20 من  
المرسوم التنفيذي رقم 92 - 133 المؤرخ في 28  
مارس سنة 1992 والمذكور أعلاه، يهدف هذا القرار  
إلى تحديد التنظيم الإداري للمركز الوطني لمراقبة  
البدور والشتائل وتصديقها.

- مصلحة الاستنساخ الخطبي والطبع.

**المادة 8 :** يتكون الفرع الجهوي من :

- قسم التخطيط والمراقبة،

- قسم التفتيش الجهوي،

- قسم الإدارة العامة الذي يحتوي على :

\* مكتب المستخدمين والمحاسبة،

\* مكتب إدارة الوسائل،

- قسم الأشغال المتخصصة.

يتضمن قسم الأشغال المتخصصة فرقاً عملية تتكون كل واحدة منها من عدد لا يقل عن خمسة أعون.

**المادة 9 :** يحدد عدد الفروع الجهوية لسج الأراضي بخمسة فروع ويحدد موقعها وقوامها بقرار من الوزير المكلف بالمالية.

**المادة 10 :** يتكون الفرع المحلي لسج الأراضي مما يأتي :

- مكتب أشغال مسح الأراضي،

- مكتب محافظة مسح الأراضي،

- مكتب الأشغال الخاصة،

- مكتب الشؤون الإدارية.

تتضمن مكاتب أشغال مسح الأراضي ومكاتب الأشغال الخاصة ومكاتب محافظة مسح الأراضي فرقاً عملية تتكون كل واحدة منها من عدد من الأعون لا يقل عن خمسة.

**المادة 11 :** يمكن إحداث منصب رئيس مشروع لدى مدير الوكالة الوطنية لسج الأرضي.

- مصلحة مراقبة الحقول.

**المادة 7 :** يتكون المخبر المركزي من :

- مصلحة تسيير العينات،

- مصلحة التحاليل،

- مصلحة المراقبة الصحية.

**المادة 8 :** يحتوي المركز على المستوى الجهو على فرعين جهويين، يتكون كل واحد منها من :

- مصلحة إدارية،

- مخبر جهوي،

- مصلحة التجارب الحقلية،

- مصلحة مراقبة الحقول.

**المادة 9 :** تحدد موقع الفروع الجهوية بقرار من وزير الفلاحة.

**المادة 10 :** يمكن إنشاء، عند الحاجة، منصب عال كرئيس منطقة، ويحدد عدد وموقع المناطق بقرار وزاري مشترك بين وزير الفلاحة ووزير المالية والسلطات المكلفة بالوظيفة العمومية.

**المادة 11 :** ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 15 شوال عام 1414 الموافق 27 مارس سنة 1994.

عن وزير الاقتصاد

وزير الفلاحة

وبتفويض منه

أحمد حسميم

المدير العام للميزانية

أحمد سعدودي

عن رئيس الحكومة

وبتفويض منه

المدير العام للوظيفة العمومية

نور الدين قصد علي

**المادة 2 :** يشمل التنظيم الداخلي للمركز الوطني لمراقبة البذور والشتائل وتصديقها تحت سلطة المدير العام بمساعدة الكاتب العام، الهياكل الآتية :

**أ - على المستوى المركزي :**

- قسم الإدارة والوسائل،

- قسم المحاصيل الحقلية،

- قسم المحاصيل البقلية،

- قسم المحاصيل والأشجار المثمرة،

- مخبر مركزي.

**ب - على المستوى الجهوي :**

- فرعان جهويان،

**المادة 3 :** يتكون قسم الإدارة والوسائل من :

- مصلحة المستخدمين والنشاط الاجتماعي،

- مصلحة المحاسبة والميزانية،

- مصلحة الوسائل العامة.

**المادة 4 :** يتكون قسم المحاصيل الحقلية من :

- مصلحة الفهارس،

- مصلحة التجارب الحقلية،

- مصلحة مراقبة الحقول.

**المادة 5 :** يتكون قسم المحاصيل البقلية من :

- مصلحة الفهارس،

- مصلحة التجارب الحقلية،

- مصلحة مراقبة الحقول.

**المادة 6 :** يتكون قسم المحاصيل والأشجار المثمرة

من :

- مصلحة الفهارس،

- مصلحة التجارب الحقلية،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 36 المؤرخ في 26 جمادى الثانية عام 1410 الموافق 23 يناير سنة 1990 والمتضمن القانون الأساسي الخاص للعمال المنتدين إلى الأسلك التقني الخاصة في الإدارة المكلفة بالفلاحة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 92 - 133 المؤرخ في 23 رمضان عام 1412 الموافق 28 مارس سنة 1992 والمتضمن إنشاء المركز الوطني لمراقبة البدور والشتائل وتصديقها،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشتركة المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1407 الموافق 18 فبراير سنة 1987 والمتضمن التصنيف الفرعى للمناصب العليا في المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشتركة المؤرخ في 15 شوال عام 1414 الموافق 27 مارس سنة 1994 والمتضمن التنظيم الإداري للمركز الوطني لمراقبة البدور والشتائل وتصديقها،

#### يقررون ما يلى :

**المادة الأولى :** يصنف المركز الوطني لمراقبة البدور والشتائل وتصديقها في جدول الأرقام الاستدلالية القصوى المنصوص عليها في المرسوم رقم 86 - 179 المؤرخ في 5 غشت سنة 1986 والمذكور أعلاه حسب عدد النقاط المحصل عليها تطبيقاً لأحكام القرار الوزاري المشتركة المؤرخ في 18 فبراير سنة 1987 المذكور أعلاه ووفقاً للجدول الآتي :

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 15 شوال عام 1414 الموافق 27 مارس سنة 1994، يتضمن تصنيف المناصب العليا في المركز الوطني لمراقبة البدور والشتائل وتصديقها.

إن رئيس الحكومة،

وزير الاقتصاد،

وزير الفلاحة،

- بمقتضى المرسوم رقم 85 - 58 المؤرخ في أول رجب عام 1405 الموافق 23 مارس سنة 1985 والمتعلق بتعويض الخبرة، المعدل،

- وبمقتضى المرسوم رقم 85 - 59 المؤرخ في أول رجب عام 1405 الموافق 23 مارس سنة 1985 والمتضمن القانون الأساسي النموذجي لعمال المؤسسات والإدارات العمومية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 86 - 179 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1406 الموافق 5 غشت سنة 1986 والمتعلق بالتصنيف الفرعى للمناصب العليا في بعض الجهات المستخدمة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 89 - 224 المؤرخ في 7 جمادى الأولى عام 1410 الموافق 5 ديسمبر سنة 1989 والمتضمن القانون الأساسي الخاص المطبق على العمال المنتدين إلى الأسلك المشتركة في المؤسسات والإدارات العمومية، المعدل والتمم،

التصنيف				المؤسسة العمومية
الرقم الاستدلالي	القسم	الصنف	المجموعة	المركز الوطني لمراقبة البدور والشتائل وتصديقها
840	4	أ	1	

**المادة 2 :** تصنف المناصب العليا في المركز الوطني لمراقبة البدور والشتائل وتصديقها المصنفة في المادة الأولى أعلاه تفصيفاً فرعياً في جدول الأرقام الاستدلالية القصوى المنصوص عليها في المرسوم رقم 86 - 179 المؤرخ في 5 غشت سنة 1986 والمذكور أعلاه كما يأتي :

طريقة التعيين	شروط التعيين	التصنيف				المناصب العليا	المؤسسة العمومية
		الرقم الاستدلالي	المستوى السلمي	القسم	الصنف		
مرسوم	-	840	م	4	أ	المدير العام	
قرار من الوزير	رتبة مهندس دولة في الفلاحة أو متصرف رئيسي مع 5 سنوات خبرة مهنية.	714	/م	4	أ	الكاتب العام	
قرار من الوزير	مهندس دولة في الفلاحة مع 3 سنوات بهذه الصفة أو مهندس تطبيقي في الفلاحة مع 5 سنوات بهذه الصفة.	672	١ - م	4	أ	رئيس قسم تقني ورئيس مخبر مركزي في المقر	المركز الوطني لمراقبة البذور والشتائل وتصديقها
قرار من الوزير	متصرف رئيسي مع 3 سنوات بهذه الصفة أو متصرف مع 5 سنوات بهذه الصفة.	672	١ - م	4	أ	رئيس دائرة الإدارة والوسائل	
قرار من الوزير	مهندس دولة في الفلاحة مع 3 سنوات بهذه الصفة أو مهندس تطبيقي في الفلاحة مع 5 سنوات بهذه الصفة.	672	١ - م	4	أ	رئيس فرع جهوي	
مقرر من المدير العام	مهندس تطبيقي في الفلاحة مع 3 سنوات بهذه الصفة.	606	٢ - م	4	أ	رئيس مصلحة تقنية في المقر	
مقرر من المدير العام	متصرف مع 3 سنوات بهذه الصفة.	606	٢ - م	4	أ	رئيس مصلحة إدارية في المقر	

المادة 3 : تصنف مناصب التأطير الأخرى في المركز الوطني لمراقبة البذور والشتائل وتصديقها وفقا للترقيم المحصل عليه من تطبيق الطريقة الوطنية للتصنيف في الأصناف والأقسام المنصوص عليها في المادة 68 من المرسوم رقم 85 - 59 المؤرخ في 23 مارس سنة 1985 والمذكور أعلاه حسب الجدول الآتي :

طريقة التعيين	شروط التعيين	التصنيف			المناصب العليا	المؤسسة العمومية
		الرقم الاستدلالي	القسم	الصنف		
مقرر من المدير العام	مهندس تطبيقي في الفلاحة مع 3 سنوات بهذه الصفة.	482	1	16	رئيس مصلحة تقنية	المركز الوطني لمراقبة البذور والشتائل وتصديقها
	تقني سام في الفلاحة مع 3 سنوات بهذه الصفة.	434	1	15	رئيس مخبر (فرع جهوي)	
مقرر من المدير العام	متصرف مع 3 سنوات بهذه الصفة.	482	1	16	رئيس مصلحة إدارية	(فرع جهوي)
	مساعد إداري رئيسي مع 3 سنوات بهذه الصفة.	434	1	15		
مقرر من المدير العام	مهندس تطبيقي في الفلاحة مع 3 سنوات بهذه الصفة.	534	1	17	رئيس منطقة	

**المادة 4 :** يتقاضى العمال المعينون قانونا في إحدى المناصب العليا المذكورة في المادتين 2 و 3 أعلاه، الأجر الأساسي المرتبط بالقسم والصنف المنصوص عليهما المنصب العالي المشغول.

**المادة 5 :** زيادة على الأجر القاعدي، يتقاضى العمال المذكورون في المادتين 2 و 3 أعلاه تعويض الخبرة المكتسبة بعنوان الرتبة الأصلية وكذلك التعويضات والمنح المنصوص عليها في التنظيم الجاري به العمل.

**المادة 6 :** ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 15 شوال عام 1414 الموافق 27 مارس سنة 1994.

عن وزير الاقتصاد  
وبتفويض منه  
المدير العام للميزانية  
أحمد سعداوي

عن رئيس الحكومة  
وبتفويض منه  
المدير العام للوظيفة العمومية  
نور الدين قصد علي

وزير الفلاحة  
أحمد حسني